واشنطن بوست: إيران وظّفت ستارلينك في عملياتها ضد القوات الأميركية بالمنطقة



كشف تقرير لصحيفة "واشنطن بوست" الأميركية، أن إيران استخدمت شبكة الإنترنت الفضائي "ستارلينك"، التابعة لشركة "سبيس إكس"، لدعم عملياتها العسكرية ضد القوات الأميركية في الشرق الأوسط، في تطور أثار غضب الملياردير إيلون ماسك، بعدما اكتشف استخدام تقنيته من جانب طهران وواشنطن في العمليات العسكرية.

وذكرت الصحيفة، في تقرير ترجمته وكالة المطلع، أن فريق ماسك خلص خلال الأسبوع الأول من شهر آذار الماضي، بالتزامن مع بدء الولايات المتحدة وإسرائيل قصف إيران ورد طهران بالصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة، إلى أن القوات الإيرانية استغلت شبكة "ستارلينك" لدعم عملياتها العسكرية ضد القواعد والقوات الأميركية في المنطقة.

ونقلت الصحيفة عن أربعة أشخاص مطلعين على العمليات، أن استخدام إيران للشبكة في دعم أنشطتها العسكرية تأكد من خلال معلومات داخلية، فيما كشفت مصادر أخرى أن ماسك أبدى غضباً من اكتشاف استخدام الخدمة في عمليات عسكرية من دون تصريح، ولا سيما أن الشركة كانت قد اتخذت إجراءات لمنع

خصوم واشنطن من استغلال تقنيتها في ساحات القتال.

ولم يقتصر استياء ماسك على الاستخدام الإيراني، إذ اكتشف أيضاً أن الجيش الأميركي استخدم النسخة العسكرية من الخدمة، المعروفة باسم "ستارشيلد"، لتشغيل طائرات مسيّرة هجومية أحادية الاتجاه ومنخفضة التكلفة، بموجب اشتراك مخصص للعمليات الأرضية، وليس الجوية، رغم أن تكلفة الاشتراك المخصص للعمليات الجوية تبلغ خمسة أضعاف نظيره الأرضي.

وبحسب التقرير، فإن هذه التطورات دفعت الشركة إلى اتخاذ إجراءات داخلية، شملت إقالة مسؤولين كبيرين على الأقل بحلول نهاية الأسبوع الذي كُشفت فيه حوادث إساءة استخدام الخدمة، وفقاً لأحد المطلعين على المناقشات الداخلية.

استخدام عسكري يثير مخاوف واشنطن

وأوضحت الصحيفة أن أهمية القضية تتجاوز الخلاف التجاري بين ماسك والبنتاغون، لتصل إلى مسألة السيطرة على تقنيات الاتصالات الفضائية التي باتت تشكل عنصراً أساسياً في العمليات العسكرية الحديثة.

ونقلت عن ستيفن فيلدشتاين، الباحث البارز في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، قوله: "الأمر كله يتعلق بمن يسيطر على أصل عسكري مهم؛ هل هي الولايات المتحدة أم شخص من القطاع الخاص؟"، محذراً من أن جهات مختلفة تمكنت من استغلال هذه التكنولوجيا بطرق قد تضر بالأمن القومي الأميركي.

وفي سياق متصل، أشار التقرير إلى أن القيادة المركزية الأميركية أعدت تقييماً سرياً بشأن الحرب، رُفع خلال الصيف إلى وزير الحرب بيت هيغسيث، وتضمن معلومات عن استخدام إيران تقنية "ستارلينك" لدعم الاتصالات العسكرية وإدارة عمليات الطائرات المسيّرة الهجومية أحادية الاتجاه.

وبحسب أحد المطلعين على التقرير، فإن القوات الإيرانية لجأت إلى هذه التكنولوجيا باعتبارها وسيلة اتصال بديلة، في وقت كانت فيه القوات الأميركية تعمل على إضعاف منظومات الاتصالات التقليدية الإيرانية.

في المقابل، قالت المتحدثة باسم وزارة الدفاع الأميركية، كينغسلي ويلسون: "لسنا على علم بوجود

تقرير من القيادة المركزية إلى مكتب وزير الحرب بشأن هذا الموضوع"، فيما امتنعت عن التعليق على استخدام إيران للشبكة في عملياتها العسكرية أو على الخلاف المتعلق بأسعار اشتراكات "ستارشيلد".

ستارلينك بين أوكرانيا وروسيا

وسلط التقرير الضوء على إجراءات سابقة اتخذتها شركة "سبيس إكس" للحد من استخدام خصوم الولايات المتحدة لخدماتها، ولا سيما بعد اكتشاف استخدام روسيا محطات "ستارلينك" في طائرات مسيّرة هجومية خلال الحرب في أوكرانيا.

وفي كانون الثاني الماضي، طلب الجيش الأوكراني من ماسك فرض قيود على استخدام محطات الاتصال الفضائي، بعد حصول كييف على تسجيلات مصورة وحطام طائرة مسيّرة روسية بعيدة المدى من طراز "إيتالماس"، كانت تحمل محطة اتصال تابعة لـ"ستارلينك" مثبتة على جناحها.

واستجابة للطلب الأوكراني، قطعت "سبيس إكس" الاتصال عن المحطات التي تتجاوز سرعة الحركة المحددة بنحو 70 كيلومتراً في الساعة داخل أوكرانيا، كما وضعت بالتنسيق مع الجيش الأوكراني قائمة بيضاء بالأجهزة المسموح لها بمواصلة الاتصال رغم القيود.

وقال سيرهي ستيرنينكو، المستشار السابق لوزير الدفاع الأوكراني، إن هذه الإجراءات جعلت استخدام نظام "ستارلينك" المدني في تشغيل الطائرات المسيّرة الروسية أمراً مستحيلاً من الناحية التقنية.

خلاف مالي بين ماسك والبنتاغون

وفي تطور آخر، كشف التقرير أن الخلاف بين ماسك والمؤسسة العسكرية الأميركية بشأن استخدام خدمات الشركة وأسعارها خرج إلى العلن في أيار الماضي، بعدما اتهم ماسك البنتاغون بالاستخدام غير المناسب لنظام "ستارلينك" المدني لأغراض عسكرية.

وجاء ذلك عقب تقارير أفادت بأن "سبيس إكس" طلبت رفع الاشتراك الشهري الخاص بترقية خدمة "ستارشيلد" المستخدمة في توجيه طائرات "لوكاس" المسيّرة، من خمسة آلاف دولار إلى 25 ألف دولار.

وكان ماسك قد كتب عبر منصة "إكس" في الأول من آذار: "استخدام المحطات الطرفية في أنظمة الأسلحة

ينتهك شروط الخدمة التجارية لستارلينك، وهذا ينطبق على جميع المستخدمين وسيتم إيقافه عند اكتشافه".

وأشار أحد المطلعين على مفاوضات الأسعار إلى أن بعض العسكريين الأميركيين شعروا بأنهم "رهائن" لدى شركة "سبيس إكس" خلال المفاوضات المتعلقة بتكاليف الخدمة العسكرية.

تشديد الرقابة مع استمرار الخدمة داخل إيران

وفي أعقاب الهجوم الإيراني بطائرة مسيّرة على منشأة عسكرية أميركية في ميناء الشعيبة بالكويت، في الأول من آذار، والذي أسفر عن مقتل ستة جنود أميركيين، فرضت "سبيس إكس" خلال ساعات إجراءات إضافية للتحقق من هوية مستخدمي الخدمة في الطائرات التي تتجاوز سرعتها 100 ميل في الساعة.

ونقلت الصحيفة عن طيار خاص في منطقة شارلوت الأميركية أن الشركة رفعت سعر جهاز الاستقبال إلى أربعة أمثاله، وفرضت متطلبات جديدة للتسجيل والتحقق من الهوية، مشيراً إلى أنه لم يتمكن من استئناف استخدام الخدمة إلا بعد تقديم بياناته الشخصية ومعلومات طائرته، فيما ارتفعت رسوم الاشتراك الشهري من 60 دولاراً إلى 200 دولار.

كما شددت الشركة الرقابة على شبكة المبيعات، وألزمت الموزعين بالتحقق من هوية كل مشترٍ قبل تفعيل الخدمة، وأوقفت برنامج إعادة البيع غير المباشر الذي كان يسمح للوكلاء بتوزيع الأجهزة عبر بائعين ثانويين.

وبحسب مسؤولين في قطاع الاتصالات الفضائية، كانت إجراءات تفعيل الخدمة واستخدامها عبر الحدود أكثر مرونة قبل هذه التغييرات، وهو ما أتاح للمعارضين الإيرانيين إدخال أجهزة الاستقبال إلى البلاد، بعد شرائها وتفعيلها في دول أخرى.

وفي كانون الثاني الماضي، أتاحت "ستارلينك" خدماتها مجاناً داخل إيران للمستخدمين الذين يمتلكون أجهزة استقبال، عقب فرض السلطات الإيرانية قطعاً واسعاً للاتصالات خلال الاحتجاجات التي شهدتها البلاد.

وقالت هولي داغريس، الباحثة البارزة في معهد واشنطن، إن: "الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي هما السبيل الوحيد للإيرانيين لإيصال أصواتهم بشأن ما يحدث داخل البلاد".

وأضافت أنها تعتقد أن إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترمب لا ترغب في قطع هذه الخدمة، نظراً لأهمية المعلومات التي توفرها المصادر المفتوحة، خصوصاً في ظل غياب السفارة الأميركية في طهران وعدم قدرة الصحفيين على التغطية بحرية داخل إيران.

ويضع هذا التطور شركة "سبيس إكس" أمام معادلة معقدة، إذ إن استمرار تشغيل الخدمة داخل إيران يتيح للمدنيين والمعارضين تجاوز القيود المفروضة على الإنترنت، لكنه قد يفتح في الوقت نفسه المجال أمام جهات عسكرية للاستفادة من التقنية ذاتها في إدارة عملياتها، في حين تمتلك الشركة القدرة التقنية على فرض قيود جغرافية أو تعطيل المحطات الطرفية التي لا ترغب في استمرار اتصالها بالشبكة.